مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف
مجلة علمية دولية نصف سنوية ISSN :2602- 554X EISSN :2773-2568
المجلد : 07 العدد 03 السنة : 2022 ص- ص : 236- 250

التصميم الشامل للبيئة العمرانية كاستراتيجية سوسيو- حضرية

لدمج ذوي الهمم وإتاحة إمكانية الوصول

THE UNIVERSAL DESIGN OF THE URBAN ENVIRONMENT AS A SOCIO-URBAN STRATEGY TO INTEGRATE PEOPLE OF DETERMINATION AND ALLOWING THE ACCESSIBILITY

حسيبة ملاس *

جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف/ الجزائر -

mellas-hassiba@univ-eltarf.dz

تاريخ الاستلام: 2022/10/15 تاريخ القبول : .../.../...

ملخص:

لم تعد مسألة دمج ذوي الهمم اليوم تقتصر على المعاملات الاجتماعية والثقافية والصحية والتعليمية والمهنية؛ بل تعدتها إلى الجوانب الهندسية والمعمارية، ورغم ذلك فإن هذا الموضوع لم يحظ إلى حد الساعة بالاهتمام الكافي - خاصة إذا تعلق الأمر بمجتمعاتنا العربية والنامية-. ومن هنا جاءت هذه الدراسة من أجل تسليط الضوء على أهمية التصميم الشامل للبيئة العمرانية الخارجية والداخلية في دمج هذه الشريحة من المجتمع، وانتهت الى التأكيد على ضرورة إتاحة إمكانية الوصول بما يمكن من دمجهم في المجتمع، وعدم اختزال احتياجاتهم في المتطلبات المتعلقة بأنواع الإعاقات التي يعانون منها، بل يجب أن تتعداها إلى المطالبة بمجتمع يحتوي الجميع، ومستوى معيشة أفضل، ومنحهم القدرة على تقبل الذات، وتعايشهم مع إعاقاتهم بشكل ايجابي، وهنا سيكون الأمر متعلقا بالسعي نحو خلق بيئة عمرانية أكثر ملاءمة للعيش، وأكثر تمكينا من الحركة، والمشاركة الفعالة التي تحمل نوعية حياة أفضل،

الكلمات المفتاحية:

التصميم للجميع ؛ البيئة العمرانية الداخلية؛ البيئة العمرانية الخارجية؛ الإعاقة.

Abstract:

professional; Rather, it exceeded it to the engineering and architectural aspects, and despite that, this topic has not received sufficient attention - especially when it comes to our Arab and developing societies -. Hence, this study came in order to shed light on the importance of the comprehensive design of the external and internal urban environment in integrating this segment of society, and ended with emphasizing the need to provide access to enable their integration into society, Their needs should not be reduced to the requirements related to the types of disabilities they suffer from, but should go beyond them to demand a society that includes everyone, a better standard of living, give them the ability to accept themselves, and coexist with their disabilities in a positive way, and here it will be related to the pursuit of creating a more suitable urban environment for living more mobility, active participation that carries a better quality of life,

Keywords:

Design for all - internal built environment - external built environment – handicap.

* المؤلف المرسل

مقدمة:

قد يتعرض الإنسان منذ ولادته أو في مراحله العمرية المختلفة إلى الإصابة أو المرض أو العجز، الأمر الذي قد ينتهي به إلى عدم القدرة على تلبية احتياجاته الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والوظيفية بشكل طبيعي، مما يؤدي إلى اختلال وظائفه وأدواره الاجتماعية المتوقعة منه.

ومما لا شك فيه أن ازدياد هذه الحالات باضطراد خصوصا في المجتمعات النامية نتيجة عوامل كثيرة أبرزها نقص الرعاية الصحية للحوامل والتي قد تؤدي إلى تشوهات خلقية وإعاقات للأجنة، وكذا سوء الرعاية الصحية والمتابعة خاصة تلك التي تلي الحوادث والأمراض المختلفة التي قد يصاب بها الفرد في حياته، هذه الأسباب وغيرها من العوامل أدت إلى وجود الآلاف إن لم يكن الملايين من حالات الإعاقة بمختلف أنواعها والتي برزت أكثر وزادت نسبتها في العقود الأخيرة عند الشباب والأطفال، أين أصبح مفهوم العجز أو الإعاقة لا يرتبط فقط بكبار السن .

وبغض النظر على اختلاف المسميات التي تطلق على هذه الشريحة والتي اختلفت مع مرور الزمن وتطورت مع تطور نظرة المجتمع لهذه الفئة، من الأشخاص المعاقين أو ذوي الإعاقة، إلى ذوي الاحتياجات الخاصة، ثم ذوي الهمم وهو المسمى الذي تبنته دراستنا، فهم يعبرون عن شريحة مهمة من المجتمع وفئة ذات خصوصية كبيرة، يعانون من إعاقات صحية أو حركية أو ذهنية أو عقلية أو حسية وانفعالية تجعلهم غير قادرين عن ممارسة حياتهم بصورة بسيطة وسهلة، وعلى المشاركة الطبيعية في حركة مجتمعهم، لهم الحقوق نفسها التي تحق للأفراد الآخرين كما لهم حقوق أخرى إضافية انفردوا بها مراعاة لحاجاتهم ووضعياتهم، حيث أطلق عليهم هذا المسمى اعترافا بمجهوداتهم الكبيرة وغير الاعتيادية التي مكنت الكثير منهم من البروز في جميع الميادين الحيوية كأشخاص فاعلين في المجتمع، والتغلب على جميع التحديات التي تواجههم .

ومن أجل ذلك؛ فقد أصبحت اليوم مسألة دمج ذوي الهمم في المجتمع وتوفير كل ما يضمن تساويهم مع الأفراد الآخرين في الحقوق المجتمعية من المحددات الرئيسية التي يقاس عليها مدى التقدم الذي وصلت إليه المجتمعات، غير أن ذلك لا يقتصر على المعاملات الاجتماعية والثقافية والصحية والتعليمية والمهنية والترفيهية فقط؛ بل يتعداها إلى الجوانب الهندسية والمعمارية خاصة فيما يتعلق بتصميم البيئة الخارجية والداخلية في الفضاءات المهنية والسكنية، وكذا على مستوى المدارس والجامعات وأماكن الترفيه، والأسواق والأماكن التجارية، والمؤسسات العمومية والإدارية وغيرها...، وتكييفها وفق متطلباتهم المختلفة وذلك على اختلاف نوع الإعاقة، ومن هنا برزت أهمية " **التصميم الشامل للبيئة العمرانية** ".

والجدير بالذكر في هذا الموضوع أن المعماريين ومهندسي البناء بصفة عامة سواء على المستوى العالمي أو على مستوى الوطني؛ لا يولون اهتماما كبيرا بموضوع التصميم الشامل للبيئة العمرانية

لفائدة ذوي الهمم ، وهذا لا يرجع لقصور أو غياب تشريعات ملزمة بهذه التطبيقات فقط، بل يتعدى ذلك إلى نقص الوعي الكافي، والتدريب الجيد، وكذلك تضمين التعليم المعماري والهندسي لمبادئ وتطبيقات التصميم الشامل، إلى جانب غياب الضغط الكافي من فئات المستفيدين والذي من شأنه أن يشكل إلزاما وحتمية للمجتمع الهندسي بالقدر الذي يحقق استجابة جدية. ومع ذلك فإننا نجد أن تجارب الدول المتقدمة قد قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال، ليس فقط في دراسة متطلبات ذوي الهمم داخل البيئة العمرانية فحسب، بل وقد اجتهدت في تنفيذها وتسهيل استخدامها والتعامل معها بشكل لا يشعرهم بالعجز أو النقص أو الاختلاف عن غيرهم من أفراد المجتمع.

وإذا تم تسليط الضوء على واقع المجتمعات العربية والنامية - شعوبا وحكومات - فإننا نجد أنها غالبا ما لا تعير اهتماما لأهمية التصميم الشامل كسبيل لدمج ذوي الهمم في الحياة الاجتماعية، وهو ما يظهر جليا في تصميم البيئات الخارجية في المناطق الحضرية والريفية، أو حتى في تصميم البيئات الداخلية، باستثناء تلك الاجتهادات التي نلحظها في بعض المؤسسات الحكومية أو المراكز التجارية أو المطارات والأماكن العامة، خاصة في دول الخليج العربي والتي تعتبر سباقة في هذا المجال مقارنة مع الدول العربية الأخرى .

وتتطرق هذه الورقة إلى أهمية التصميم الشامل للبيئات العمرانية الخارجية والداخلية بالنسبة لذوي الهمم ، ودورها في إتاحة ما يسمى بإمكانية الوصول لهذه الفئة بما يمكن من دمجهم في المجتمع وإشراكهم في جميع فعالياته، ومنحهم القدرة على تقبل الذات، وتعايشهم مع إعاقاتهم بشكل ايجابي، والعيش باستقرار في مجتمعاتهم، والقدرة على الإنتاج والانخراط بجزئية أكبر، وذلك من خلال عرض ومناقشة النقاط التالية:

- ✓ التصميم الشامل للبيئة العمرانية؛ مفهومه وأهميته في إتاحة إمكانية الوصول لذوي الهمم.
- ✓ النظريات المفسرة لتأثير التصميم الشامل للبيئة العمرانية على فئة ذوي الهمم.
- ✓ أسس تصميم البيئة العمرانية الخارجية ودورها في دمج ذوي الهمم.
- ✓ أسس تصميم البيئة العمرانية الداخلية ودورها في دمج ذوي الهمم.

1- التصميم الشامل للبيئة العمرانية؛ مفهومه، وأهميته في إتاحة إمكانية الوصول لذوي الهمم:

تعتبر البيئة العمرانية بما تشتمل عليه من مساكن، ومباني، ومنشآت، وشوارع، وفراغات؛ نتاج لتفاعل الإنسان مع محيطه، فهي عبارة عن تجسيد مادي لثقافة المجتمع، وعليه فان أي عملية تعاطي أو تعامل معها لا بد وأن تأخذ بعين الاعتبار ضرورة تحقيق التكامل والانسجام بين الجوانب الهندسية والمعمارية المادية من جهة وحاجات الإنسان السوسيو ثقافية والنفسية والبيولوجية،

ومتطلباته في الزمان والمكان، ومن هنا تبرز أهمية التصميم الشامل كضرورة مجتمعية ملحة تفرض وجودها في بيئاتنا المختلفة ريفية كانت أم حضرية، خارجية أم داخلية، لأجل إرساء دعائم التنمية الشاملة.

1.1- مفهوم التصميم الشامل للبيئة العمرانية:

التصميم الشامل أو **" التصميم للجميع "** ، والذي يطلق عليه باللغة الانجليزية بـ **" Universal design "** هو مصطلح حديث نسبيا، انبثق عن مبادئ **" الخلو من الحواجز "** أو **" الإتاحة والمعاونة التقنية"** التي توفر مستوى من إمكانية الوصول لذوي الهمم من خلال إيجاد حلول منفصلة عن غيرهم من أفراد المجتمع، إلا أنه يتضمن أبعادا أكثر وأشمل، ويبحث في إيجاد حل واحد يساعد الجميع؛ مع مراعاة الجوانب الفنية والجمالية في التصاميم الموجهة لهذا الغرض.

حيث يعرف التصميم الشامل بأنه: " مقاربة التصميم إلى القياس الذي يجعل المنتجات والبيئة المادية المشيدة سواء كانت داخلية أو خارجية، ووسائل الاتصال المختلفة تأخذ بعين الاعتبار أوسع شريحة ممكنة من الناس في المجتمع بصرف النظر عن تنوعهم وأعمارهم وقدراتهم ". (الرضا، 2015)

فالتصميم الشامل للبيئة العمرانية الداخلية والخارجية يحتاج إلى تفاعل بين المصمم والمخطط من جهة، والمستفيدين من جهة أخرى، ويكون مضمون هذا التفاعل هو تبادل وجهات النظر والاقتراحات التي تصب جميعها في توفير البيئة الملائمة لأفراد المجتمع لممارسة حياتهم ونشاطاتهم المختلفة بطريقة سهلة وميسرة، ووفق متغيرات بيئية وطبيعية واجتماعية وثقافية واقتصادية وفيزيولوجية وعمرانية مستمدة من الواقع الحقيقي للمجتمع المعني بهذه العملية (بوحسون و بوزيد، 2015، صفحة 280)، وبذلك فهو ليس موجها لشريحة محددة، بل يشمل جميع أفراد المجتمع على اختلاف أعمارهم وقدراتهم الجسدية، من خلال البحث في كيفية تيسير البيئة العمرانية لتكون أكثر يسرا وملاءمة للاستخدام. حيث تشير الدراسات والرؤى التخطيطية أن التصميم الشامل هو أساسي وضروري لفئة من الناس تتراوح من 10 % إلى 30 %، وداعم ومفيد لـ 50 % من الناس، ومريح لـ 100 % من الناس. (الرضا، 2015)

ويتضمن التصميم الشامل للبيئة العمرانية تصميم البيئة الخارجية بما تشتمل عليه من مرافق ومساحات عامة، ومساحات خضراء، وحدائق، وأسواق مفتوحة، وشوارع، وأرصفة، وطرقات...، وتصميم البيئات الداخلية للمساكن، والمدارس، والجامعات، والمساجد، والمستشفيات، والمراكز التجارية، والأسواق المغطاة وغيرها...، على أن يتم تهيئة هذه المرافق والمباني وفق مواصفات محددة تتناسب ومبادئ التصميم الشامل الذي يراعي احتياجات جميع فئات المجتمع بما فيهم ذوو الهمم، مع الأخذ بالاعتبار الفئات العمرية المختلفة.

2.1- أهمية التصميم الشامل للبيئة العمرانية في إتاحة إمكانية الوصول لذوي الهمم:

أثارت البحوث والتجارب الحديثة المرتبطة بالتنمية والتخطيط الحضريين الكثير من الاهتمام بضرورة توفير المتطلبات والحاجات الأساسية لأفراد المجتمع، خاصة تلك المتعلقة بالصحة، والتعليم، والسكن، والترفيه، والمرافق والخدمات...، وذلك موازاة مع الحاجات الأخرى الأكثر صعوبة على المحافظة، كالمعايير والقيم، والثقافة، والانتماء الاجتماعي، وغيرها...، وهو ما عبر عنه " **نيريري** " بالكرامة الإنسانية، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال اعتماد مخططات حضرية، وبرامج ومشاريع تعمير متكاملة محورها الرئيسي الإنسان، وذلك من خلال التركيز على صيانة كرامته وحقوقه الإنسانية المستمدة من ضرورة التسليم بحاجته في المأكل، والمشرب، والملبس، والصحة، والأمن الاجتماعي، وحقه في المشاركة في حركة مجتمعه، وتشييد عمرانه بما يتوافق مع حاجاته وثقافته، وتصميم بيئته الحضرية التي يعتبر جزءا منها. ويقتضي هذا كله العمل على تنمية مختلف طاقاته البدنية، والعقلية، والاجتماعية، والروحية، والمهارية، والإبداعية. (حافظ، 2007، الصفحات 254-257)

وعلى اعتبار أن ذوي الهمم قد أصبحوا اليوم يشكلون شريحة واسعة من أي مجتمع، فانه ينبغي أن تقدم لهم الخدمات المناسبة في بيئاتهم العمرانية الداخلية والخارجية أسوة بغيرهم من أفراد المجتمع؛ بما يكفل لهم بشكل أو بآخر نوعا من الراحة النفسية التي تمنحهم القدرة على تقبل الذات وتعايشهم مع إعاقاتهم المختلفة بشكل ايجابي، والعيش باستقرار في مجتمعاتهم، والقدرة على الإنتاج والانخراط بشكل أكبر.

وفي هذا الإطار أقرت الأمم المتحدة في المادة التاسعة من " **الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة** "، والتي تمحورت حول موضوع " **إمكانية الوصول** " ضرورة تكفل حكومات الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بإمكانية وصول الأشخاص ذوو الإعاقة، على قدر المساواة مع غيرهم إلى البيئة المادية المحيطة ووسائل النقل والمعلومات والاتصال، والمرافق والخدمات الأخرى المتاحة لعامة الجمهور أو المقدمة إليه في المناطق الحضرية والريفية على السواء. وهذه التدابير التي يجب أن تشمل تحديد العقبات والمعوقات أمام إمكانية الوصول وإزالتها تنطبق بوجه خاص على ما يلي :

- ✓ المباني والطرق ووسائل النقل والمرافق الأخرى داخل البيوت وخارجها، بما في ذلك المدارس والمساكن والمرافق الطبية وأماكن العمل.
- ✓ المعلومات والاتصالات والخدمات الأخرى، بما فيها الخدمات الالكترونية وخدمات الطوارئ.

حيث تتخذ الدول الأطراف في الاتفاقية التدابير المناسبة الرامية إلى:

- ✓ وضع معايير دنيا ومبادئ توجيهية لتهيئة إمكانية الوصول إلى المرافق والخدمات المتاحة لعامة الجمهور أو المقدمة إليه ونشر هذه المعايير والمبادئ ورصد تنفيذها.

- ✓ أن تراعي الجهات المسؤولة على المرافق وتقديم الخدمات جميع جوانب إمكانية وصول ذوو الإعاقة إليها.
- ✓ توفير التدريب للجهات المعنية بشأن المسائل المتعلقة بإمكانية الوصول التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة. (الأمم المتحدة، 2006، صفحة 15)
- ✓ توفير لافتات بطريقة برايل، وبأشكال يسهل قراءتها وفهمها في المباني العامة، والمرافق الأخرى .
- ✓ توفير أشكال من المساعدة البشرية والوسطاء، كالمرشدين والقراء والأخصائيين والمفسرين للغة الإشارة لتيسير إمكانية الوصول إلى المباني والمرافق المختلفة .
- ✓ تشجيع أشكال المساعدة والدعم المختلفة لضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على المعلومات المختلفة.
- ✓ تشجيع وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى تكنولوجيا ونظم المعلومات والاتصال الجديدة، بما فيها شبكة الانترنيت.
- ✓ تشجيع تصميم وتطوير وإنتاج وتوزيع تكنولوجيا ونظم المعلومات والاتصالات، بما يمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إليها في مرحلة مبكرة وبأقل تكلفة. (الأمم المتحدة، 2006، صفحة 16)

وقد صادقت على هذه الاتفاقية 159 دولة عند إقرارها عام 2007؛ من ضمنها جل الدول العربية، هذه الأخيرة التي لم نر فيها حتى الآن سياسات فعلية وجادة تستجيب لالتزامات التوقيع، هذا علاوة على كون الأفراد والفئات التي كانت وراء تفعيل موضوع الاتفاقية هم في الغالب من الناشطين الحقوقيين، والمنظمات الخاصة بذوي الهمم ، ولا يزال قطاع واسع غائب عن فلك هذه الاتفاقية وهو المعني الرئيسي بتنفيذها، وعلى رأسهم المخططون والمعماريون ومهندسو البناء وذلك بالرغم من كون إمكانية الوصول للبيئة العمرانية ووسائط النقل والتقنيات والمعلومات هي ليست حكرا على ذوي الهمم فقط بل هناك فئات اجتماعية أخرى في الحاجة الماسة إلى البيئة الميسرة، كالمسنين وأصحاب الأمراض المزمنة، والنساء الحوامل، وحاملي الأمتعة، وغيرهم...، وهو ما تضمنته **" خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة** " عام 2002، والتي أكدت على ضرورة دعم البيئة العمرانية لحركة وتواصل كبار السن، وكذلك على تصميم البيوت الصديقة للشيخوخة، وضمان وصولهم للمباني والفراغ المفتوح .

وبذلك فان التوجه إلى إقرار التصميم الشامل للبيئة العمرانية الداخلية والخارجية، ووضع سياسات وخطط وفق هذا المفهوم؛ يعتبر بمثابة الإدارة الأنسب في ربط الصلة بين مجتمع الأشخاص ذوي الهمم وأنصار قضية البيئة العمرانية الميسرة بالمجتمع، فهذه المسألة تتعدى فكرة النظر إلى متطلبات ذوي الهمم وكبار السن ومحاولة تحقيقها إلى فكرة احترام التنوع البشري بشكل عام. (الرضا، 2015)

2- النظريات المفسرة لتأثير التصميم الشامل للبيئة العمرانية على فئة ذوي الهمم:

من أهم النظريات العلمية المفسرة لتأثير التصميم الشامل للبيئة العمرانية على فئة ذوي الهمم في الدراسة الحالية ما يلي:

2-1- النظرية البنائية الوظيفية:

من المتفق عليه لدى أنصار المنظور البنائي الوظيفي النظر الى المجتمع بصفته بناء كلي متكون من مجموعة من الأجزاء المترابطة، كل جزء له وظيفته التي يؤديها للمحافظة على استمرارية وتماسك المجتمع والإيفاء بكل احتياجاته، وذلك بتوفر آليات مهمتها الرئيسية هي تحقيق التساند الوظيفي داخل المجتمع باعتباره نسقا، وقد تطورت هذه النظرة البنائية الوظيفية لتمتد الى مجال العمارة والتصميم العمراني، حيث ارتبطت بصفة أساسية باسم المعماري الكبير **لوكوربوزييه** لما له من أثر واضح في استخداماتها وتطبيقاتها في مجال التصميم والإنشاء، ومن قبله المعماري **لويس سليفان** الذي وضع مبدأها الأساسي " **الشكل يتبع الوظيفة**". فالمنشأ المعماري حسب رأيه يجب أن يتبع قواعد الوظيفة المرجوة منه .(دن، 2017)

وفي هذه الدراسة يعتبر المجتمع بناء كلي يتكون من مجموعة من الأجزاء، حيث يعد الشخص ذو الهمة أو ذو الإعاقة جزء من هذه الأجزاء المترابطة، له وظيفته التي يؤديها في إطار الكل الذي ينتمي إليه وذلك للمحافظة على استمرارية المجتمع وبقائه، وفي المقابل فإن جميع الأجزاء المترابطة بما فيها البيئة المادية المجسدة تعمل لتلبية احتياجات هذا الشخص ودمجه في المجتمع،

2-2- نظرية الأنظمة الفعالة:

هي عبارة عن وجهة نظر وظيفية منفتحة على العمليات، ومبنية على أساس ا الأداء الحركي والذي يتولد من خلال تفاعل ثلاث عوامل هي: الفرد، المهمة، والبيئة، حيث يولد الشخص الحركة معتمدا على المثيرات الحسية المتوفرة له من أجل تحقيق المهمة المطلوبة منه.

وتضع هذه النظرية جميع التراكيب المادية والعمليات التي تتفاعل موازاة مع السياق الخارجي للمهمة، وبناء على ذلك فان إمكانية الوصول لذوي الهمم في بيئتهم المحيطة بما يمكنهم من ممارسة حياتهم وأداء مهامهم بصفة طبيعية وفعالة في مجتمعهم الذين يعدون جزءا منه؛ وفي سياق نظرية الأنظمة الفعالة فهنا يصبح التصميم الشامل للبيئة العمرانية الداخلية والخارجية مهما بقدر أهمية هؤلاء الأشخاص. (سيد، أحمد، و عبد المقصود، 2019، صفحة 146)

3- أسس تصميم البيئة العمرانية الخارجية ودورها في دمج ذوي الهمم:

إن تصميم البيئة العمرانية الخارجية بما تحتويه من مساحات وفراغات، وطرق وشوارع، ووسائل نقل ومواصلات؛ لها أهمية كبيرة في تنظيم وتسهيل حركة المركبات وكذا المشاة؛ مما يجعل توفير الأمان لهم من أولويات التصميم العمراني الشامل، وإذا كانت الحاجة تبدو ملحة لحماية المشاة بصفة عامة، فكيف يكون الأمر بالنسبة لذوي الهمم. (كوكش، 2021، صفحة 787)

إن الاهتمام العالمي بشؤون ذوي الهمم وتسهيل حركتهم في الشوارع بات حقا مدنيا في الكثير من الدول سيما المتقدمة منها، حيث وضعت قوانين خاصة بحماية هذه الفئة، وضمان حقها في استخدام الطريق والوصول إلى أي مرفق بسهولة كبقية الفئات الأخرى في المجتمع، وفي بلداننا العربية بدأ الاتجاه نحو تأمين إمكانية الوصول لفئة ذوي الهمم ضمن البيئة العمرانية الخارجية، جسدتها مبادرات بعض الدول، مثل: **" مبادرة قطر للتصميم الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة "**، و **"مبادرة إمارة دبي للتصميم الشامل"** والتي جسدها مشروع **" البيئة المؤهلة للأشخاص ذوو الإعاقة "** الذي يهدف إلى دمج هذه الشريحة في المجتمع، وتذليل كافة العقبات التي تحول دون ممارسة حقوقهم وتحقيق طموحاتهم؛ والتي من بينها التعليم والعمل والسياحة وخدمة أوطانهم .

حيث يعتمد الكثيرون من ذوي الهمم اليوم سواء كانوا من الطلبة أو الموظفين على أنفسهم في قضاء حاجياتهم المختلفة وفي تنقلاتهم اليومية من وإلى أماكن عملهم أو تمدرسهم، وهو ما يتطلب إزالة ما يعوق حركتهم واعتمادهم على أنفسهم في استخدام الطريق. حيث تشير الدراسات إلى أن مستخدمي الكراسي المتحركة يبذلون طاقة تفوق 30 % الطاقة التي يبذلها الأشخاص العاديون لقطع ذات المسافة، وأن مستخدمي العكازات (العصي) أو الأقدام الصناعية يحتاجون إلى 70 % طاقة إضافية لقطع المسافة نفسها، كما توضح الاختبارات أن المسافة التي يقطعها مستخدمي الكراسي المتحركة يقطع المترجلون أربعة أضعافها في نفس المدة الزمنية، وأن صعود المرتفعات بالنسبة لمستخدمي العجلات يزيد من معدل ضربات القلب لديهم بنسبة 70 %. (الغامدي، 2014، صفحة 04)

ومن الناحية الهندسية فان معوقات هذه الفئة في المجال الخارجي يمكن حصرها في: الشوارع، الأرصفة، السلالم الدرج، الانتشار العشوائي للأعمدة الكهربائية والإشارات المرورية والأشجار، المباني والأسوار، وغيرها...، ومن هذا المنطلق فان إزالة العوائق من المسارات المخصصة لذوي الهمم حاجة ضرورية وملحة للتقليل من تأثير مختلف المفارقات في الطاقة والمسافة المقطوعة، على أن يتم ذلك وفقا للشروط والمواصفات والمعايير الهندسية والمعمارية المتعلقة بمبادئ التصميم الشامل، والتي من بينها:

- ✓ **نوع الأرضية المستخدمة:** حيث توجد بعض الاشتراطات الخاصة باختيار أرضيات الرصيف أو مسارات الحركة، كأن لا تكون من الرمل أو الزلط أو الحصى، وألا تكون من النوع الزلق وخصوصا

بالنسبة لمستخدمي العصي والعكازات، كما يفضل استخدام أكثر من نوع من الأرضيات لمساعدة المكفوفين على معرفة التغير في استخدام المسارات المختلفة. (الغامدي، 2014، صفحة 01)

- ✓ **تهيئة أرصفة المشاة :** يعتبر السير على جانبي الطريق ممارسة دائمة للمشاة، فكما الطرق تمثل مكانا لسير المركبات فان الأرصفة مخصصة لسير المشاة، ولذلك فهي تتطلب عناية في التصميم والتحكم بالقدر الذي تتطلبه طرق المركبات. (الغامدي، 2014، صفحة 04)

وتحدد المواصفات بأن عرض رصيف المشاة في المناطق السكنية يجب ألا يقل عن 1.20 م، كما توصي بعض الجهات ذات العلاقة بذوي الهمم بألا يقل عرضه عن 1.50 م لكي يكون كاف لمستخدمي الكراسي المتحركة، وأن يكون عرضه ما بين 1.20م إلى 2.40 م في المناطق التجارية، كما تؤكد على ضرورة وجود منحدرات في الأرصفة كعناصر هندسية أساسية لتحسين حركة وانتقال المشاة وذوي الهمم. (الغامدي، 2014، صفحة 08)

- ✓ **تهيئة أبواب ومداخل الحافلات:** لكي تكون الحافلات ميسرة لاستخدام ذوي الهمم لا بد وأن تكون أبوابها أو مداخلها مزودة بمصاعد صغيرة يستخدمها الأشخاص العاجزون عن صعود درجات السلم، وهو نوع عملي وسريع لا يستغرق سوى بضع ثواني، كما أنه لا يحتاج تدخلا من السائق أو غيره لتقديم المساعدة، بالإضافة إلى ذلك فهناك أنواع من الحافلات ذات الأرضية المنخفضة المهيئة خصيصا لهذا الغرض، والتي لا يتطلب فيها استخدام المصاعد، إلا أنه ينبغي في هذه الحالة أن يتناسب ارتفاعها مع ارتفاع الرصيف في أماكن التوقف لكي تسهل حركة الصعود والنزول. كما تجدر الإشارة هنا إلى أن منحدر الرصيف لا بد وأن يكون جزءً من مواقف الحافلات كي يتمكن ذوو الكراسي المتحركة من الوصول إلى الحافلة بيسر.
- ✓ وقد شرعت العديد من الدول المتقدمة في تزويد الحافلات ومواقفها المختلفة بخدمات خاصة بالمكفوفين وفئة الصم والبكم، وذلك عبر الإعلان عن وصول الحافلة ومقصدها عبر اللوحات المضيئة أو موجات الراديو القصيرة، أو النظم التي تعمل بالأشعة تحت الحمراء، وفي غياب هذا يتم استخدام الطريقة التقليدية بأن يعلن السائق عن قدوم الرحلة ومقصدها.
- ✓ **وجود الأشجار في الأرصفة:** يسمح عرض الرصيف أحيانا بغرس أشجار تفصل بين حركة السيارات وحركة المشاة وهذا يكون في الأرصفة التي لا يقل عرضها عن 2.40 م، وإلى جانب الاستفادة من ظلها؛ فإن هذه الأشجار تعتبر عاملا مساعدا لإرشاد معاقي النظر في تتبع مسار الرصيف، كما أنها تضفي حماية أكبر لمستخدمي الكراسي المتحركة وتشعرهم بأمان أكبر، شريطة أن تكون أغصانها على ارتفاع معين لا يعيق حركتهم وتنقلاتهم.

- ✓ **تجهيزات الشوارع والمساحات العامة:** تعد تجهيزات الشوارع كالمقاعد والمظلات والتماثيل مشكلة كبيرة تعترض حركة ذوو الهمم، خاصة ممن هم من معاقي النظر، ولذلك يستوجب أن تكون هذه التجهيزات خارجة عن المسار قدر الإمكان.
- ✓ **المنحدرات والمصاعد:** في حالة وجود أماكن مرتفعة تتطلب الصعود إليها عبر استخدام الدرج، لا بد أن يترافق معها مسار منحدر لذوي الهمم ، أو مصاعد مجاورة. إضافة إلى ذلك فان تأمين حركة ذوي الهمم يعد أمرا ضروريا في المواقع التي تكون بها أشغال صيانة أو بناء، وفي هذه الحالة يتم وضع منحدرات على حواف الأرصفة لكي يستخدمها هؤلاء في تجنب مثل هذه المواقع، ويتم نزعها فور انتهاء الأشغال .
- ✓ **العلامات المرورية:** رغم إدراج لوحات خاصة بذوي الهمم في العلامات المرورية، إلا أن ثقافة الإعاقة في الوسط المروري تبدو هشة، حيث يلاحظ عدم وجود لواصق موحدة تعرِّف بسيارات ذوي الهمم كي يتمكن رجل المرور من تمييزها، بما يمكنه من التعرف على المخالفين ومحاسبتهم، بالإضافة إلى خلو نظام المرور من تعريف كفيف البصر، وخلو معظم التقاطعات من حساسات وإنذارات للعابرين من ذوي الهمم....
- ✓ **تقدير حجم المشاة:** يتم عادة تصنيف المشاة حسب العمر والإعاقة، ومن خلال هذا التصنيف يتم رصد حركتهم وعبورهم للشوارع، حيث يشكل حجم المشاة أحد المدخلات المهمة التي يتم من خلالها تحديد توقيت الإشارات الضوئية، فالبالغ مثلا ليس كمن هو في سن الشيخوخة أو الطفولة أو ذي الهمة .

وفي هذا الإطار يقدم دليل التحكم في عبور المشاة الصادر عن الرابطة الكندية أسلوبا لحساب الوحدات المكافئة للمشاة البالغين، ووفق هذا التصنيف فان عبور الطفل الصغير يعادل عبور اثنين من المشاة البالغين، وعبور المسن يعادل شخص ونصف، أما المعاق فيعادل عبوره شخصين بالغين.

- ✓ **وسائل التحذير الحسي:** ويتم استخدامها عادة على الرصيف من أجل إعلام الكفيف بأنه قد اقترب من الطريق، عبر لمس القدمين للمنطقة التي يختلف نسيج أرضيتها عن نسيج أرضية الرصيف، ويمكن أن تحتوي هذه المنطقة مثلا على دوائر مقببة وبارزة وذات ارتفاع محسوس يمكن إدراكه عند وضع القدم. (سرحان، 2013)

4- أسس تصميم البيئة العمرانية الداخلية ودورها في دمج ذوي الهمم:

إن مشكلة الإعاقة من المشكلات متعددة الأبعاد خاصة في مجتمعاتنا النامية، إذ لا تقتصر آثارها على الفرد المعاق فقط؛ بل تمتد لتشمل الأسرة والمجتمع، باعتباره طاقة حيوية مفقودة، بل وتختلف هذه الآثار باختلاف نوع الإعاقة ودرجتها، والتي كلما اشتدت زادت معوقات الاندماج

الاجتماعي، هذا علاوة على الآثار الاقتصادية والاجتماعية الأخرى . (أبو غريب و آخرون، 2009، صفحة 04)

وعلى اعتبار أن الأسرة هي الجماعة الأولى التي ينتمي إليها الفرد بعد ولادته، فهي الخلية الأساسية في المجتمع التي تلقن الأفراد ذوي الهمم مبادئ الحياة الاجتماعية ومنها يأخذ هؤلاء مبادئ السلوك الاجتماعي، حيث تتضح أهميتها في كونها المسؤول الرئيسي عن الرعاية التي يتلقاها الفرد المعاق في السنوات الأولى من حياته، وبذلك فهي العامل الأكثر إسهاما في تكوين صحته النفسية والعقلية. (دبلة، 2015، صفحة 36)

فالفرد المعاق لا يختلف عن أي فرد أخر في انتمائه وتأثره بمحيطه الأسري، وهذا المحيط له الأثر الكبير على حياته وشخصيته وطرق تفكيره، والتي تتحدد من خلال مفهوم أسرته عن الإعاقة التي يعاني منها وفي كيفية تعاملها معه، وما توفره من ظروف في سبيل تأهيله وتحقيق استقلاليته (اعتماده على طاقاته الشخصية)، سواء كان ذلك في تلبية احتياجاته الشخصية أو حتى في مواقفه وإسهاماته وقيامه بواجباته ومسؤولياته في نطاق محيطه الأسري؛ على اعتبار أنه شخص سوي يمارس حقوقه ويقوم بواجباته الأسرية بطريقة طبيعية.

وتشير الدراسات الحديثة إلى أهمية التصميم الداخلي للمباني بصورة عامة والتصميم الداخلي للمسكن بصفة خاصة في دمج ذوي الهمم ومساعدتهم على تلبية أغلب متطلباتهم بحسب نوع إعاقتهم، وأن عدم احتكام التصميم الداخلي بفضاءاته الداخلية للأسس العلمية والوظيفية التي تحقق مفاهيم التصميم الشامل من جهة، والتي تساير متطلبات ذوي الهمم وكذا متطلبات الأشخاص الأصحاء، وكيفية اختيار الأثاث والتجهيزات التي ترتفع بقدراتهم وتحقق لهم الراحة والخصوصية والاستفادة القصوى بما يناسب طبيعة إعاقتهم؛ من شأنه أن يحد من تلبيتهم لاحتياجاتهم النفسية والسلوكية والجسدية. (خلف، 2015، صفحة 1008)

فطريقة تصميم الفضاء الداخلي، وكيفية تنظيم الأثاث ووضع التجهيزات المختلفة كلها عوامل لها تأثير مباشر على تعاملات الإنسان، فتصدر عنه أنماط حركية متكررة يتعود عليها مع الوقت، ولذلك فان عملية التصميم الداخلي للأبنية المختلفة سواء كانت تعليمية أو مهنية أو ترفيهية وخدمية أو حتى سكنية؛ تتطلب معلومات مركبة ومتداخلة عن السلوك المتوقع للمستعملين أثناء تعاملهم مع الفضاء الداخلي، حيث لا تتم عملية التصميم الداخلي إلا إذا كان المصمم على معرفة مسبقة بالسلوك المتوقع للمستعملين، وذلك من خلال الدراسة بالملاحظة لسلوك المستعملين لفضاءات داخلية مماثلة قبل تحديد ذلك الحيز الجديد، وتحديد أعداد المجموعات في كل تكوين سلوكي، ومقدار التكوين، وعدد مرات التكرار، والأنشطة التي تحدث في المجموعة، والوقت اللازم لاستمرارها داخل الحيز، ومن هنا تبرز أهمية وجود المراجع المتخصصة في تسهيل وظيفة وعمل المصمم والمعماري

لتوجيه إمكانياته نحو حل المشاكل الجزئية، والاهتمام بالشكل والتكوين، وعدم إضاعة الوقت في البحث عن الوظائف التحليلية المختلفة. (الحرستاني، 2013، صفحة 05)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التصميم الداخلي الذي يحتكم إلى مبادئ التصميم الشامل لا يتعامل مع الفضاءات الداخلية من الناحية الهندسية فقط، بل يتعامل كذلك مع نشاط الإنسان وارتباطه بالزمان والمكان، والعوامل المؤثرة على التصميم كالعوامل البيئية والطبيعية وعوامل الأمان. فالفضاءات الداخلية للمباني لا بد وأن تكون على درجة عالية من التوافق مع احتياجات مستخدميها المختلفة، سيما إذا كان من بينهم ممن هم من ذوي الهمم ، رغم أننا غالبا ما نجد أن التصميم الداخلي للأبنية - خاصة في مجتمعاتنا النامية - يفتقد إلى المرونة في توظيف فضاءاته وفق ما يناسب هذه الشريحة من المجتمع، سواء كان ذلك على مستوى المؤسسات التعليمية، أو المهنية، أو الإدارية، أو التجارية، أو حتى في المستشفيات والمباني السكنية، وهذا إن دل فهو يدل على غياب الوعي لدى المخططين والمشرفين على المشاريع العمرانية من جهة، وكذا أفراد المجتمع بأهمية التصميم الداخلي في إدماج هذه الفئة.

ولتمكين ذوي الهمم من تحقيق احتياجاتهم الضرورية يلزم العمل على توفير مباني ومنشآت تتلاءم فضاءاتها مع هذه الخصوصية، وذلك من خلال الأخذ بعدد من الاعتبارات والملاحظات التصميمية المطلوب توفرها؛ من بينها:

- ✓ الأخذ بالمقاييس العالمية الإنسانية (أرجونومية جسم الإنسان)* واعتبارات وشروط البناء والتشييد، وكذا اعتبار احتياجات ذوي الهمم عند تصميم أي مبنى.
- ✓ إذا كان المبنى سكني؛ فلا بد وأن يمنح التصميم الداخلي لذي الهمة إمكانية التواصل، والتقارب الاجتماعي والأسري الذي يشعره بالألفة والانتماء لأفراد الأسرة، بالإضافة إلى إمكانية تحقيق خصوصيته واستقلاله.
- ✓ العمل على الإقلال قدر الإمكان من الجهد الذي يمكن أن يبذله ذوو الهمة لانجاز الأعمال المختلفة، وإزالة مختلف العوائق التصميمية التي تحول دون أداء الأنشطة المعيشية أو التعليمية أو المهنية أو الترفيهية اليومية بيسر وسهولة، بالإضافة إلى تجهيز المكان بالوسائل الميسرة لحركتهم كالقضبان، والمنحدرات، ووضع مقابض على الأبواب والنوافذ والجدران، مع توفير إمكانية فتح الأبواب إلى الخارج أو استخدام الأبواب الالكترونية كلما دعت الحاجة، وألا يزيد ارتفاع جلسة النوافذ عن 80 سم عن سطح الأرض، وألا يقل ارتفاع مقابض الأبواب والنوافذ عن 90 سم....،

* **الأرجونومية:** دراسة الأداء الإنساني الذهني والجسماني في أي موقع من مفهوم الكفاءة والفعالية، بحيث تسهم الأرجونومية في تصميم البيئات وتقييم المهام والوظائف والنظم بغرض جعلها متوافقة مع احتياجات وقدرات ومعوقات أداء الإنسان.

وكل هذه الاعتبارات من شأنها إعطاء التصميم بفراغاته الداخلية ما يضفي الإحساس بالراحة والبساطة واللياقة وحسن التوزيع. (قريو، 2018، الصفحات 102-103)

- ✓ ضرورة مناسبة أبعاد وارتفاعات العناصر الإنشائية من أبواب وممرات ومنحدرات ومفاتيح الإضاءة والكهرباء، وكذا مناسبة ارتفاعات العناصر الداخلية من قطع الأثاث (الكراسي، الطاولات، الرفوف، الخزانات....) لاستخدام ذوي الهمم.
- ✓ تحقيق مرونة التصميم لكي يتلاءم ويتماشى مع التغيرات الفيزيولوجية؛ والاحتياجات التي تطرأ على الأفراد مع تقدمهم في العمر. (التنبكجي، 1985، الصفحات 10-11)

يضاف إلى ذلك ضرورة وجود الوسائل المساعدة لذوي الهمم ، والتي تستخدم للقيام بمختلف الفعاليات داخل الفضاءات الداخلية، وهي أدوات الغرض منها رفع كفاءة الأداء الشخصي للمعاق أو الشخص محدود القدرة، ومساعدته على التغلب على كل أو جزء من هذا القصور، ومن أمثلتها: الكراسي المتحركة، العكازات، المشايات والأجهزة التعويضية. (خلف، 2015، صفحة 1017)

خاتمة:

من خلال ما تقدم يمكن القول بأن التصميم الشامل هو عبارة عن مفهوم متعدد الأبعاد، فهو لا يقتصر على كونه نظرة إنسانية لذوي الهمم فقط، وسعي لدمج هذه الشريحة في المجتمع، بل يشمل أبعادا اقتصادية واجتماعية وسياسية كثيرة، وعلى هذا الأساس فان الحاجة إليه تعد أكثر إلحاحا من كونها قضية إنسانية.

فالإشكالية الحقيقية لذوي الهمم لا تتعلق بمشكلة الإعاقة في حدد ذاتها بقدر ما تمتد إلى غياب ثقافة الإعاقة، ونقص المعلومات الاستطلاعية التي ترصد احتياجات هذه الشريحة من المجتمع، سيما إذا تعلق الأمر بتسهيل حركتهم وتنقلاتهم والمصاعب التي يواجهها هؤلاء داخل البيئة العمرانية الداخلية والخارجية، والتي نجدها تفتقر وإلى حد كبير إلى هذه الثقافة خاصة على مستوى للمجتمعات العربية والنامية.

وفي هذا الإطار يجدر بهذه الشريحة الواسعة ألا تختزل مطالبها في حق الوصول أو الاستفادة من كرسي متحرك، ولا حتى في المتطلبات المتعلقة بأنواع الإعاقات الأخرى الحركية أو الذهنية أو السمعية أو البصرية، بل يجب أن تتعداها إلى المطالبة بمجتمع يحتوي الجميع، ومستوى معيشة أفضل، وهنا سيكون الأمر متعلقا بالسعي نحو خلق بيئة عمرانية أكثر ملاءمة للعيش، وأكثر تمكينا من الحركة، والمشاركة الفعالة التي تحمل نوعية حياة أفضل، وسيكون كل هذا في إطار ما يشهده العالم من تطور وابتكار في جميع القطاعات؛ خاصة تلك المتعلقة بصناعة البناء والتشييد، والخدمات البيئية، والترفيهية، والثقافية، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ومن هنا يقع على عاتق صانعي القرار مسؤولية تضمين مفهوم تطوير جودة الحياة الحضرية لفائدة ذوي الهمم في الاستراتيجيات والسياسات التنموية المختلفة، مع ضرورة النظر إلى قضية هذه الفئة على أنها قضية مجتمعية شأنها شأن القضايا الأخرى، لما لها من أبعاد متشابكة ومتداخلة تمتد تأثيراتها لتشمل جميع المجالات في المجتمع، وأنها جزء لا يتجزأ من مسألة التنمية المجتمعية الشاملة، والتطور الاجتماعي والاقتصادي بشكل عام.

قائمة المراجع:

أبو غريب، عايدة عباس؛ و آخرون. (2009). *وثائق معايير الجودة لمباني ذوي الإعاقات في جمهورية مصر العربية*. مصر: الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد.

الأمم المتحدة. (2006). *اتفاقية حقوق ذوي الاعاقة والبروتوكول الاختياري*. تاريخ الاسترداد: 2022/03/20، من موقع حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة، على الرابط: https://www.un.org>documents>COP

بوحسون، العربي؛ وبوزيد، علي. (2015/12/01). التغيرات والتعديلات المحدثة على المسكن في ظل البيئة العمرانية الجديدة - دراسة ميدانية بحي أحمد دراية بمدينة أدرار. *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد* (21)، الصفحات: 279- 290.

التنبكجي، عماد. (1985). *أبنية سكنية خاصة*. سوريا: دار دمشق للطباعة والنشر.

حافظ، درية السيد. (2007). *السياسة الاجتماعية ومتغيرات المجتمع المعاصر*. مصر: دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع.

الحرستاني، ربيح محمد نذير. (2013). *عناصر التصميم والإنشاء المعماري*. القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع.

خلف، نمير قاسم. (2015). تصميم البيئة الداخلية للمساكن الحديثة وفق متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة (محافظة ديالي أنموذجا). *ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر التصميم والبيئة الثاني* (الصفحات 1008- 1017). بغداد: الجامعة التقنية الوسطى - كلية الفنون التطبيقية -.

دبلة، خولة عبد الحميد. (2015). *دور التصدع الأسري المعنوي في ظهور الاغتراب النفسي لدى المراهق - دراسة حالة بعض المراهقين في مدينة بسكرة - الجزائر*. الجزائر: دار الجنان للنشر والتوزيع.

دون ناشر. (2017/02/01). *النظرية الوظيفية في العمارة*. تاريخ الاسترداد: 2022/11/10. من موقع: مهندس كوم، على الرابط: https://www.eng2all.com

الرضا، أحمد. (22 يونيو, 2015). *التصميم الشامل وحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة*. (الهيئة الليبية للبحث والعلوم والتكنولوجيا، المحرر). تاريخ الاسترداد: 2022/03/16، على الرابط:https://tadamon.gov.ly/site/ ?p=119

سرحان، بسام. (30 جوان, 2013). *مراعاة ذوي الاحتياجات الخاصة عند تصميم الشوارع*. تاريخ الاسترداد: 2022/04/01، من موقع: الهندسة والأبنية التعليمية، على الرابط: https://m.facebook.com>posts

سيد، رباب محمد؛ وأحمد، جمال شفيق؛ وعبد المقصود، جيهان. (يونيو 2019). البيئة الفيزيقية وعلاقتها بتطور الوظائف الحركية لدى الأطفال المصابين بالشلل الدماغي. *مجلة العلوم البيئية*. العدد (46)، الجزء الثاني. معهد الدراسات والعلوم البيئية جامعة عين شمس، الصفحات: 133-162.

الغامدي، أبو عزام. (04, 2014). *التصميم المعماري للطرق لذوي الاحتياجات الخاصة*. تاريخ الاسترداد: 2022/03/15 ، من موقع التصميم المعماري للطرق لذوي الاحتياجات الخاصة. على الرابط: ....<site.iugaza.edu.ps>files>2014/04

قريو، محمود عبد الكريم مفتاح. (يونيو, 2018). المتطلبات المعمارية لذوي الاحتياجات الخاصة في المباني السكنية متعددة الطوابق في مدينة مصراتة. *المجلة الدولية المحكمة للعلوم الهندسية وتقنية المعلومات ، المجلد 04، العدد* (02)، الصفحات 102-103.

كوكش، تغريد سمير جمال. (02 أيار 2021). ملاءمة الفراغ المعماري والعمراني لذوي الاحتياجات الخاصة. *المجلة العربية للنشر العلمي ، العدد* (31)، الصفحات 786-805.